الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
27 November 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة لينتونين ..... (فنلندا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53342 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد كابامبوي** (زامبيا): قال، وهو يتكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إن "الآفاق الاقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠٧" رسمت صورة إيجابية كلية للبلدان النامية. بيد أن نمو الاقتصاد العالمي قد يتباطؤ، مؤثرا سلبا على الاقتصادات الأضعف. ولذلك، قد لا تستفيد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي استفادة كاملة من النمو العالمي. ومن الضروري فعل المزيد عالميا للتصدي للتباين المتنامي بين البلدان المتقدمة النمو والنامية وداخل البلدان النامية نفسها.

٢ - إن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تبذل جهودا كبيرة لتوطيد وتعزيز الاندماج في المنطقة دون الإقليمية وهي على استعداد لإنشاء منطقة تجارية حرة في سنة ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن للتجارة الحرة إمكان المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة دون الإقليمية، تحتاج مسألة الوصول إلى الأسواق إلى التصدي لها دوليا في منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، أعرب عن القلق من المأزق في مفاوضات جولة الدوحة، ودعا البلدان المتقدمة النمو إلى توفير القيادة اللازمة للاختتام السريع لجولة الدوحة.

٣ - إن حدود تخفيف الدين تنطوي على المجازفة بإبطاء التقدم صوب الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال إلغاء الدين الكلي بالغ الأهمية لتحرير الموارد من أجل تحقيق الأهداف، ولذلك، دعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جميع الجهات الدائنة المتعددة الأطراف والثنائية إلى بذل الجهود المشتركة في التصدي للمديونية البالغة لبعض بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٤ - إن ما يؤسف له أن معظم الجهات الشريكة في مجال التنمية لم تف بالتزامها بالمساهمة بنسبة ٧ر٠ في المائة لدخلها الوطني الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم الوفاء بوعد غلينإيغلز لمجموعة الثمانية بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية، والاجتماع الذي عقدته مؤخرا مجموعة الثمانية في ألمانيا لم يؤد إلى التزامات أخرى من جانب البلدان بتمويل التنمية.

٥ - إن كفاءة المعونة ذات أهمية كبيرة أيضا. تنبغي مواءمة المعونة على نحو أفضل مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية وإيصالها على نحو منسق مع التكاليف الدنيا للمعاملات. ومن الأساسي ضمان أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مدفوعة بالطلب عليها.

٦ - إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترحب بالحوار الرفيع المستوى المقبل بشأن تمويل التنمية، وتأمل في أن يتصدى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري مسألة تنفيذ الالتزامات الملتزم بها وأيضا الموارد الجديدة لتمويل التنمية.

٧ - إن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تولي أهمية كبيرة لطابع المنحة العالمي والتطوعي والمحايد للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية، وأيضا قدرة تلك الأنشطة على الاستجابة للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. وتحسين فعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة في تحقيق النتائج على المستوى القطري من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - إن تغير المناخ يمكن أن يعكس المكاسب الإنمائية، بخاصة في البلدان النامية، نظرا إلى أن قدرتها على الاستجابة لآثار تغير المناخ محدودة أو إلى أنه لا قدرة لها. وتعمل

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تخفيف قوة الآثار المدمرة المترتبة على تغير المناخ، ولكن الجماعة الإنمائية تقر بالحاجة الملحة إلى كبح انبعاثات غاز الدفيئة. والبلدان المتقدمة النمو، التي ما انفكت انبعاثاتها تساهم مساهمة رئيسية في تغير المناخ، ينبغي لها أن تتخذ الإجراءات الضرورية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية، وينبغي أن تبدأ المفاوضات قريبا بشأن إطار ما بعد سنة ٢٠١٢ الذي سيخلف بروتوكول كيوتو.

٩ - وعلى الرغم من أن الفقر يتراجع عالميا فإن الفقر المدقع تزايد في عدد كبير من البلدان، بما في ذلك المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولذلك، ينبغي للجنة أن تواصل دراسة مسألة القضاء على الفقر ووضع إطار لضمان التقييم المنتظم للتقدم. وتخطط الجماعة للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي معني بالفقر والتنمية في موريشيوس في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ودعا المجتمع الدولي إلى تأييد هذه المبادرة.

١٠ - وعلى العلم والتكنولوجيا أن يؤديا دورا بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف المتفق عليهاعالميا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للالفية. وتميل العولمة إلى توسيع الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، وثمة حاجة الآن إلى الدعم على شكل نقل التكنولوجيا. والقواعد التي حكمت حيازة المعرفة العلمية والتكنولوجيا ينبغي أن تُجعل مرنة للتطبيقات المناسبة. ونقل التكنولوجيا ينبغي أن يرتبط ببناء القدرة الرامية إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية للاقتصاد التي تساهم في التنمية المستدامة.

١١ - إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تأمل في أن تركز مداولات السنة الحالية بشأن التنمية المستدامة على المسائل الهامة التي يشملها جدول أعمال الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، بما في ذلك الزراعة البالغة الأهمية على نحو خاص في أفريقيا. من الضروري وضع أساس سليم للاختتام الناجح لتلك الدورة، باعتماد نهج كلي يأخذ في الحساب مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة.

١٢ - **السيدة ميلز** (جامايكا): رحبت بالدعوة إلى إجراء الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المقبل الذي سيمهد لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في الدوحة في ٢٠٠٨.

١٣ - إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي تتكون على نحو رئيسي من بلدان نامية ذات الدخل المتوسط، لها ثاني أعلى مستوى من الدين الخارجي. وذلك يذكّر بالحاجة إلى حل إنمائي التوجه وشامل وفعال ومنصف ودائم لمشاكل الدين التي تعاني منها البلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية المتوسطة الدخل. وافتراض أن البلدان النامية المتوسطة الدخل لا تحتاج أي دعم خاص من المجتمع الدولي ليس صحيحا. والقصد من عدة مبادرات، بما في ذلك الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدتها في ٢٠٠٧ حكومتا إسبانيا والسلفادور، تغيير هذا التصور.

١٤ - إن تشجيع التجارة والاستثمار توليه حكومة جامايكا أهمية خاصة كما هو الحال فيما يتعلق ببرنامج عمل الدوحة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاختلافات في مستويات التنمية بين الاقتصادات والتفاوتات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية.

١٥ - وحسن الإدارة على المستويين الوطني والدولي يعدّ أساسيا لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستمرين. وتؤدي الأمم المتحدة دورا بالغ الأهمية في هذا الصدد. وإحدى الآليات الهامة هي تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوسائل منها الاستعراضات الوزارية السنوية ومنتدى التعاون الإنمائي. ويتطلع وفد بلدها قدما إلى دورة المجلس الموضوعية

لعام ٢٠٠٨ التي يمكن أن تبني على المناقشات المفيدة جدا التي أجريت خلال صيف ٢٠٠٧. وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في النهوض ببرنامج التنمية، وجامايكا ملتزمة بضمان أن تنهض بهذا الهدف الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية والمناقشات المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة.

١٦ - ومسألة تغير المناخ تستحق أيضا الاهتمام الخاص. وجامايكا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، معاناتها مستمرة من الأثر المدمر المترتب على الظواهر الجوية القاسية المرتبطة بتغير المناخ، تدعو إلى اتخاذ تدابير لدعم البلدان النامية في جهودها للتغلب على التحديات المرتبطة بتغير المناخ. وأحد مجالات الاهتمام الخاص هو تقديم الموارد الوافية بالغرض وتوسيع سبل الوصول إلى التكنولوجيا ذات الصلة. ويتوقع وفد بلدها أن يسفر الزخم المولّد حتى اليوم عن اتخاذ إجراءات هادفة في مؤتمر بالي لتغير المناخ.

١٧ - **السيد منييز** (الفلبين): لاحظ أن هناك وجوه شبه بين عدم الاستقرار المالي وتغير المناخ. ويبدو أن الحالتين أوجدتهما الدول المتقدمة النمو، وفي الحالتين سيكون لأشد الدول فقرا وضعفا الشطر الأعظم من المعاناة لو ازدادت الحالة تدهورا.

١٨ - إن الفلبين ما فتئت ملتزمة بتوخي تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإنها تُعتبر عموما أنها تسير على المسار الصحيح فيما يتعلق بالأهداف. ومن المؤسف أن الحالة لا تبدو أنها كذلك بالنسبة إلى كثير من البلدان الأخرى. وفي هذا السياق يكتسي البندان ٥٢ و ٥٣ من جدول الأعمال مزيدا من الأهمية. في إطار البند ٥٢، تهتم الفلبين على نحو خاص بتوخي مبادرة تحويل الدين لتحقيق الإنصاف الابتكارية، وتحث جميع الدول الأعضاء على تأييدها. وبالمثل، في إطار البند ٥٣ من جدول الأعمال، تتطلع الفلبين قدما إلى التعاون مع جميع البلدان ذات نفس التفكير خلال الحوار الرفيع المستوى القادم بشأن تمويل التنمية.

١٩ - إن الفلبين اتخذت عدة مبادرات لتقييم أثر تغير المناخ على البلد، ولضمان التقيد الصارم بمعايير الانبعاثات والأنظمة البيئية، ولجعل تغير المناخ يحظى بالأولوية في صياغة السياسات والتشريعات، ولتنفيذ برنامج شامل يتعلق بمصادر الطاقة البديلة. وفضلا عن ذلك، ساهمت الفلبين بنشاط في الدعوة على الصعيد الإقليمي إلى العمل الذي يكون تغير المناخ فيه مرتبطا بمسألة تأمين الطاقة.

٢٠ - إن الفلبين تخطط لتقديم مشروع قرار يدعو المجتمع الدولي إلى إنقاذ الجبال، وتتطلع قدما إلى موافقة اللجنة على الاقتراح.

٢١ - وقال، وهو يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦١/٢١٧ المتعلق بتقديم المساعدة الخاصة إلى الفلبين، إن وفد بلده سيقترح القيام بمزيد من الإجراءات، إذا برر التقرير المرحلي للأمين العام ذلك.

٢٢ - وأخيرا، أخبر اللجنة بأن الاستعدادات للمحفل العالمي الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي سيعقد في مانيلا، قطعت شوطا طويلا.

٢٣ - **السيد خزائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الاختلالات في الاقتصاد العالمي لا تزال قائمة وإن من الضروري توفير مزيد من التعاون الدولي ومناخ عالمي موات لتعزيز الاقتصاد على النطاق العالمي ولتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وأيضا التنمية المستدامة في البلدان النامية. وينبغي لكل كل الدول، وعلى وجه الخصوص الدول المتقدمة النمو، الا تدخر جهدا سعيا إلى الاختتام الناجح للمفاوضات التجارية الدولية الجارية.

٢٤ - **إن** التقدم البطيء الراهن في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وانعدام الاتفاقات المتعددة الأطراف المناسبة ليس من شأنهما أن يعززا النمو الاقتصادي أو أن يساهما في القضاء على الفقر في العالم. من بالغ الأهمية تعزيز التعاون الإقليمي، بخاصة بين البلدان النامية، بوصف ذلك وسيلة لتحقيق النمو بسرعة أكبر. والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والثلاثي ما فتيء أيضا بالغ الأهمية في تحسين الاقتصاد العالمي والنهوض بالتنمية.

٢٥ - **إن** المؤسسات المالية الدولية لم تنجح بعد في عرض خطط فعالة لمساعدة البلدان النامية في التغلب على مشاكلها الاقتصادية والمالية بغية تحقيق أهدافها الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسييس المؤسسات أضر بمواد الاتفاق وانتهكها. ولذلك، يؤيد تأييدا راسخا الإصلاح المناسب لمؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك تعزيز مشاركة البلدان النامية وقوتها الانتخابية.

٢٦ - إن التمويل المستقر الوافي بالغرض ما انفك يشكل شرطا مسبقا للتنمية في البلدان النامية. ولذلك ينبغي للحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية أن ينظر في وسائل ضمان التنفيذ الحسن التوقيت للالتزامات التي تم الالتزام بها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بما في ذلك هدف ال ٠٫٧ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو.

٢٧ - ولاحظ، وهو يشير إلى المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالبلدان ذات الدخل المتوسط ، أن ٤٠ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم يعيشون في البلدان ذات الدخل المتوسط. ولذلك من الضروري تناول القضاء على الفقر في تلك البلدان كجزء من جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٨ - إن الأنشطة التنفيذية بالغة الأهمية للأركان الثلاثة من التنمية المستدامة. وينبغي أن يقوم الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات على الملكية الوطنية، وخطط إنمائية وطنية وأولويات الجهات المتلقية. وينبغي لها أن تساعد البلدان النامية على تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بخاصة في مجالات تتخلف تلك البلدان فيها. وينبغي أن يؤكد الاستعراض أيضا على أهمية إمكانية التنبؤ والاستقرار وزيادة الموارد المالية، وتوفر سبل الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات.

٢٩ - إن الكوارث الطبيعية تعرقل الجهود الإنمائية للحكومات الوطنية والمجتمع الدولي، وإن من المهم زيادة التعاون الدولي في ذلك المجال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يميز بين الكوارث المتعلقة بالمناخ وتلك التي تتسبب الخواص الجيولوجية فيها.

٣٠ - ولاحظ باهتمام المداولات التي أجريت في المحفل العالمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية في تموز/يوليه ٢٠٠٧، ويأمل في أن تستطيع جميع البلدان المعنية بإجراء مزيد من المناقشات حول مسائل كهذه، أن تزيد إلى الحد الأقصى مزايا الهجرة الدولية وأن تقلل إلى الحد الأقصى عيوبها.

٣١ - **السيدة ميونييز موردوخ** (كوبا): قالت إنه على الرغم من التقدم المحرز في بعض المناطق، لم تتحسن الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة الكلية في العالم. ما تزال البلدان النامية تكافح ضد الفقر وعدم كفاية الموارد والتهميش، ناهيكم عن الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والمرض.

٣٢ - وبسبب البيئة الدولية غير المواتية والنظام العالمي الظالم، يبدو أنه من غير المحتمل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥. ولبيان نقطتها اقتبست من احصاءات

تتعلق بمجموعة عوامل، منها توزيع الثروة المتزايد التباين؛ وعدد الناس الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع؛ وعدد الناس الذين لا تتوفر لديهم سبل الوصول إلى المياه النظيفة أو المرافق الصحية؛ ومعدل وفيات الذين دون الخامسة من الأمراض القابلة للعلاج وللوقاية منها؛ وعدد الأطفال الذين لا تتوفر لديهم سبل الحصول على التعليم الابتدائي؛ ومعدل الوفيات من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وعلى الرغم من ذلك، نسبة المخدرات التي تتعلق بالإيدز والتي تسيطر عليها الجهات عبر الوطنية، ونسبة الأفارقة الذين لاتتوفر لديهم سبل الحصول على العلاج ونسبة سكان العالم الذين لا يتلقون العلاج على نحو منتظم، وتزايد الدين الخارجي الواقع على البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، ما تزال البلدان النامية عاجزة عن الوصول إلى الأسواق الدولية بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية بين البلدان المتقدمة النمو، التي تتمسك بأنماطها غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، على الرغم من تزايد التدهور البيئي. وبالإضافة إلى ذلك، ما تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تقل كثيرا عن هدف ال ٠٫٧ في المائة. ومما ينطوي على التناقض الظاهري أن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن تُحقق بـ ١٠ في المائة على وجه الدقة من الإنفاق العسكري الحالي.

٣٣ - إن تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية والجزاءات الانفرادية والقوانين والأنظمة التي تتجاوز الحدود الإقليمية ضد البلدان النامية تشكل تهديدا خطيرا لحرية التجارة والاستثمار. وكوبا كانت ضحية لتلك التدابير على شكل الحصار الذي دام أربعين سنة - المتزايد الصرامة - والذي تفرضه الولايات المتحدة.

٣٤ - إن الحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية يوفر فرصة للمتابعة الحكومية الدولية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ويعمل وفد بلدها للتوصل إلى حلول ملموسة لمسائل ذات أهمية من قبيل التنمية المستدامة والفقر والتعاون الدولي.

٣٥ - إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية الإنمائية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة يتيح فرصة لأن توضع مرة أخرى مبادئ توجيهية لأعمال الصناديق والبرامج، التي ينبغي أن تركز على النهوض بالتنمية وليس على أنشطة أخرى تقل صلتها على نحو متزايد بالتنمية.

٣٦ - **السيد لابي** (شيلي): قال إن من اللازم اتخاذ إجراءات ملحة للحد من انبعاثات غاز الدفيئة التي تشكل السبب الرئيسي لتغير المناخ. يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وعلى جميع البلدان تقع مسؤولية مشتركة ولكن متمايزة عن حماية البيئة والنظم المناخية في العالم.

٣٧ - وقال إنه يأمل، نظرا إلى نجاح المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ في الشهر الماضي، في أن يتمكن المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر من أن يضعوا خارطة للطريق واضحة لما يتجاوز سنة ٢٠١٢. ويأمل أيضا في أن يتمكن المشاركون في الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة من التوصل إلى اتفاق على المسائل الأساسية التي ستجري مناقشتها.

٣٨ - وبالوتيرة الحالية لن تتمكن بضع مناطق من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥. وأفريقيا، على نحو خاص، تحتاج الدعم الدولي. ولو وفت الجهات المانحة بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية ونفذت البلدان النامية سياسات مناسبة، لكانت التوقعات أفضل كثيرا. كل واحد يجب أن يقوم بدوره.

٣٩ - إن اللجنة ينبغي لها، لإبداء التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية، أن تناقش الدعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي في

٢٠٠٨ وأن تعتمد مشروع قرار يدعو إلى عقد مؤتمر دولي معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما توصي بذلك اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها المعقودة في الآونة الأخيرة. وخطة عمل بوينس أيرس سنة ١٩٧٨ لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تحتاج على نحو مستعجل إلى الاستكمال حتى تعكس الزيادة في هذا العاون. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكنه أيضا أن يعزز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة بحلول ٢٠١٥.

٤٠ - إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمدة ٢٠٠٨-٢٠١١ أثبت بوضوح التزام جميع المجموعات الإقليمية بالأهداف الإنمائية للألفية. ودعا، وهو يلاحظ الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا في تحقيق هذه الأهداف، المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لتضييق الفجوة الرقمية. ونظرا إلى الحاجة إلى استراتيجية تشارك فيها كل القطاعات المعنية، ستشجع حكومة بلده التعاون وبناء القدرات الوطنية والأسواق الشفافة والتنافسية.

٤١ - إن مشروع القرار بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات يشكل إطارا للمنظومة برمتها للسنوات الثلاث القادمة. ولذلك ثمة حاجة إلى إرسال رسالة واضحة بأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة يجب أن تركز على مكافحة الجوع والفقر والتخلف. ومما لا يقل أهمية مشروع القرار بشأن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي سيعقد في الدوحة في ٢٠٠٨. وتأمل حكومة بلده في أن تكون التحضيرات لذلك المؤتمر مفتوحة وشاملة وفي أن توجه دعوة إلى جميع الأطراف المشاركة، على نحو مباشر أو غير مباشر، في تمويل التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأعاد التوكيد على دعم وفد بلده للميسرَين لهذه التحضيرات ويرحب بالمبادرة إلى الدعوة إلى عقد حوار رفيع المستوى لتمويل التنمية في وقت لاحق من ذلك الشهر.

٤٢ - **السيد منصور** (تونس): ذكّر بأن المشاركين في المناقشة العامة أكدوا على أن التنمية تقرر التقدم العالمي صوب قدر أكبر من التوازن والاستقرار والسلام، ولكنهم لاحظوا أيضا أن الأمم المتحدة تشعر بأنها تقصر في التنفيذ، الذي يجب أن يكون في صميم جدول أعمال التنمية للمنظمة.

٤٣ - ونظرا إلى أنه قد تم بلوغ نقطة الوسط بين اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية والجدول الزمني لتحقيقها، ثمة حاجة إلى ممارسة فردية وعالمية لتقييم المنجزات والقيود. ويرحب وفد بلده باقتراح عقد مؤتمر للقمة مكرس على نحو التحديد لهذه الأهداف سنة ٢٠٠٨. واعتماد عقد ثان للأمم المتحدة للقضاء على الفقر له ما يبرره أيضا. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان المتقدمة النمو التي لم تضع فعلا جداول زمنية لتحقيق هدف ال ٧ر٠ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي لها أن تفعل ذلك، كما اقترح الأمين العام في تقريره ''في جو من الحرية أوسع: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005)، في وقت لا يتجاوز ٢٠١٥, والقضاء على الفقر يتطلب شراكة عالمية تقوم على أساس التعاون والتضامن. هذه القيم استلهمها القرار بإعلان اليوم الدولي للتضامن الإنساني وبإنشاء صندوق التضامن العالمي في ٢٠٠٢.

٤٤ - إن تغير المناخ يؤثر على جميع جوانب التنمية، ويدل على الاختلالات في النظام الاقتصادي العالمي. والبلدان التي سعت إلى مكافحة تغير المناخ والتكيف لآثاره الضارة تواجه تحديات تكنولوجية ومالية واجتماعية وإنسانية. ومن بالغ الصعوبة، إن لم يكن من المستحيل، أن تقاوم هذه

التحديات. وعلاوة على ذلك، فإن أقل المناطق مسؤولية عن تغير المناخ هي أكثر المناطق تأثرا بعواقبه المخربة، وبالتالي المناطق ذات الحاجة الأكثر إلحاحا إلى التكيف. تقع على البلدان المتقدمة النمو مسؤولية أخلاقية لتقليل المخاطر ومساعدة البلدان النامية على التكيف. ويجب على المجتمع الدولي أن يعبر تعبيرا ملموسا عن مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتمايزة. وفي هذا الصدد تخطط تونس تنظيم مؤتمر دولي يكون معنيا بأثر تغير المناخ واستراتيجيات التكيف في أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧.

٤٥ - إن البلدان ذات الدخل المتوسط تؤدي دورا هاما في استقرار البيئة العالمية، ولكنها لا تزال ضعيفة ضعفا شديدا. هذه البلدان ما تزال تحتاج إلى الدعم الدولي، ومن هنا الحاجة إلى متابعة الأحكام ذات الصلة من البيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥.

٤٦ - وما انفكت الفجوة الرقمية تتسبب في التباينات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ نتائج المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. إن تنفيذ جدول أعمال مؤتمر القمة سيجري استعراضه في ٢٠١٥.

٤٧ - إن المجتمع الدولي ينبغي له أن ينتهز الفرصة التي يتيحها الحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لإعطاء زخم مجدد لتنفيذ توافق آراء مونتيري.

٤٨ - وأخيرا، رحب بإنشاء الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

٤٩ - **السيدة غياردو إيرناندير** (السلفادور): رحبت بالمبادرة بإجراء حوار رفيع المستوى لتمويل التنمية، نظرا إلى أنه سيكون عنصرا أساسيا في متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. قبل أيام قليلة على وجه الدقة استضافت السلفادور المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل. واعتمد المشاركون في ذلك المؤتمر توافق آراء سان سلفادور على التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، وأكدوا على الحاجة إلى صوت أقوى ومشاركة أكبر من جانب البلدان المتوسطة الدخل في المؤسسات الدولية وإلى استمرار الدعم الدولي للجهود الوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويأمل بلدها في أن تدرج المسألة في جداول أعمال المنتديات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية ويسعى إلى تأييد مجموعة ريو ومجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا الصدد.

٥٠ - إن ثمة حاجة إلى دراسة الاتجاهات الناشئة مؤخرا في تدفق رأس المال إلى البلدان النامية والمبادرات الجديدة الرامية إلى تعزيز المؤسسات الدولية وتحسين تدفق واستقرار الأموال للتنمية. وترحب بالجهود الرامية إلى النهوض بإصلاح مؤسسات بريتون وودز، التي لن تحقق أهدافها إلا إذا راعت برامجها وقراراتها مراعاة أكبر احتياجات البلدان المتضررة من عملياتها والمشاكل التي تواجه تلك البلدان. إن حقوق التصويت والتمثيل يجب أن تعكس أهمية الاقتصادات الناشئة وأن تضمن التمثيل السليم للبلدان المنخفضة الدخل.

٥١ - إن القضاء على الفقر يجب تناوله بطريقة شاملة وفقا لخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. يجب أن تدمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، حتى يستفيد كل شخص من العولمة، ثمة حاجة إلى أن تكون الاقتصادات أقوى والأسواق الداخلية أكبر والبلدان أكثر انتاجية وتنافسية. وبغية التوصل إلى حل للديون الخارجية على البلدان النامية ووصولها إلى الأسواق يجب أن يصاحب الإصلاح البنيوي المالي الدولي قدرٌ أكبر من الشفافية والمشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرار. وفضلا عن ذلك، فإن وضع نظام تجاري متعدد

الأطراف وعالمي وسليم التنظيم ومفتوح وغير تمييزي ومنصف والعولمة التجارية الحقيقية أساسيان بالنسبة إلى تحقيق الاختتام الناجح لجولة الدوحة.

٥٢ - إن التحويلات المالية يمكنها أن تحشد الموارد اللازمة للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويجب أن تتاح للمهاجرين سبل أكثر سلامة وأقل تكلفة وأسرع لتحويل أموالهم. لقد أنشئت منظمات لتمكن المهاجرين في البلدان المتقدمة النمو تحديدا من إرسال منح خاصة إلى مشاريع إنمائية في مجتمعاتهم الصغيرة في الوطن.

٥٣ - إن التعاون بين بلدان الجنوب أساسي بالنسبة إلى البلدان النامية، وهو إضافة هامة إلى الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتعاون الثلاثي والعاون الإقليمي. ومن المهم إيجاد حيز أكبر للشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويجب أيضا القيام بالمزيد للنهوض ببناء القدرات ولتيسير الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة. وأخيرا، فإن الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر أداتان ذواتا فائدة كبيرة جدا، بخاصة للبلدان النامية ذات الموارد المحدودة.

٥٤ - **السيد حميدون علي** (ماليزيا): قال إن الوقت قد حان لأن يستثمر المجتمع الدولي في المستقبل باتخاذ التدابير الضرورية للتكيف لتغير المناخ ولتخفيف أثر عواقبه. والبلدان المتقدمة النمو، بوصفها أكبر مصادر انبعاثات غازات الدفيئة، أقرت بأنه ينبغي لها أن تؤدي الدور الريادي في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. وتحقيقا لهذا الهدف، يجب عليها تخفيض مستوى انبعاثاتها إلى دون المستوى الراهن عن الفرد، وهو المستوى الذي يبلغ أربعة أطنان كل سنة. ويجب عليها أيضا أن تضمن نقل التكنولوجيات ذات الصلة إلى العالم النامي. ولكن، حتى يحدث ذلك، ثمة حاجة إلى التساهل في تطبيق نظام الملكية الفكرية وإلى منح الإعفاءات. والجهود التعاونية بين بلدان الشمال والجنوب تحتاج إلى التعزيز أيضا، بخاصة في الحالات التي تقوم فيها التكنولوجيات على أساس الموارد الناشئة من بلدان الجنوب.

٥٥ - بيد أن جهود التكيف وتخفيف الأثر وحدها لن تنجح دون توفر إطار عالمي لتغير المناخ. والمفاوضات بشأن اتفاق لما بعد ٢٠١٢ ينبغي أن تبدأ في المؤتمر العالمي المعني بتغير المناخ المقبل في بالي وينبغي أن يختتم بحلول ٢٠٠٩. وأي مبادرات أخرى تتخذ في هذا الاتجاه يجب أن تكمل، لا أن تنافس، هذه المفاوضات.

٥٦ - إن عدم قدرة البلدان النامية على إحراز تقدم كبير صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مبعث للقلق في سياق التخفيض الحاصل مؤخرا في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والأخطار الممكنة على الاقتصاد العالمي من الأزمة الحالية المتعلقة بالائتمان دون سعر الحسم. وللتطورين كليهما أثر كبير فيما إذا كان من الممكن تحقيق الأهداف في الوقت المحدد.

٥٧ - إن لصحة النظام المالي الدولي أيضا أثرا بالغ الأهمية على الجهود الكلية للعالم النامي من أجل تحقيق الازدهار الدائم. ومؤخرا بيّن صندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، أن أخطار هبوط معدلات النمو على النمو العالمي قد ازدادت ازديادا كبيرا نتيجة عن أزمة الائتمان دون سعر الحسم، وأن الاضطراب الناجم يمكن أن تكون له، حتى لو انتعشت أسواق الائتمان، عواقب بعيدة المدى وكبيرة. وبعض البلدان النامية قد تكون في معزل عن الآثار المباشرة لهذه الظاهرة، ولكن أشد الاقتصادات ضعفا هي سهلة التأثر على نحو خاص بآثارها بسبب عدم قدرتها على التصدي لهشاشات الاقتصاد الدولي المفتوح. وعلى الرغم من أن من المبكر كثيرا التوصل إلى استنتاجات سياسية أكيدة حول كيفية منع أزمات مماثلة في المستقبل، فإن الدروس التالية يمكن تعلمها فعلا: تتأصل الأخطار في اقتصاد عالمي يعتمد

اعتمادا كبيرا على الولايات المتحدة بوصفها المحرك الرئيسي للنمو؛ والأسواق بحد ذاتها ليست قادرة على التقييم الدقيق الخطر؛ وحتما يؤدي الافتقار إلى التنظيم إلى الافتقار إلى المعلومات، خصوصا المعلومات المتعلقة بالصكوك المالية الجديدة؛ والابتكارات المالية قد نشرت الأخطار على نحو أكثر انتظاما في الأسواق المالية العالمية، ما يجعل مزيدا من المؤسسات المالية أكثر عرضة لهذه الأخطار.

٥٨ - إن هذه المسائل الخطيرة تحتاج إلى التناول في الحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ما لا بد من أن ينهض بالدور الذي يمكن للبلدان النامية ذات الدخل الأعلى أن تؤديه في الجهود الإنمائية لبلدان نامية أخرى. وفي نفس الوقت، يجعل الحوار من اللازم دراسة الطريقة التي يمكن بها لذلك الدور أن يكمل المساعدة التي يقدمها العالم المتقدم النمو. وترحب ماليزيا بتحويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب من التعاون الفني أساسا إلى مجموعة من الأنشطة التي تتعلق بالتجارة والتمويل والتكنولوجيا. بيد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يختلف من الناحية النوعية عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وبالتالي، ينبغي ألا يكون موضوعا لنفس القواعد والأنظمة.

٥٩ - وأخيرا، من الأساسي توفر إطار قوي للمفاوضات فيما يتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات. إطار كهذا يحتاج مراعاة مختلف العمليات التي تنطوي عليها المسائل التي سيتناولها الاستعراض.

٦٠ - **السيد سين** (الهند): وافق، وهو يشير إلى الخطاب الرئيسي الذي ألقاه في اليوم السابق الحائز على جائزة نوبل، على أن الابتكار والتكنولوجيا بالغا الأهمية للتنمية الاقتصادية في الأسواق المتقدمة النمو والناشئة. يؤدي الابتكار إلى التنافس المفتقر إلى الكمال، وبالتالي، إلى العوائد العالية. بيد أن السيد فيلبس قلل إلى الحد الأدنى أهمية الدور الذي تؤديه الدولة في حالات التقدم التكنولوجي، وخصوصا الشبكة الدولية للمعلومات. إن العلم والتكنولوجيا بالغا الأهمية أيضا بالنسبة إلى التنمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، لاحظ أن الهند بدأت بتجهيز مراكز تكنولوجيا المعلومات في ٢٦ بلدا أفريقيا بكبلات مصنوعة من الألياف الضوئية ونظم الأقمار الاصطناعية.

٦١ - إن من الواضح أن البلدان النامية تحتاج الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن، ما لم تتابع هذه الأهداف بالتنمية الاقتصادية المستمرة ستصبح هذه الأهداف في نهاية المطاف "استعمار الرفاه", وبإيجاز، لا يمكن تمكين البلدان النامية من مكافحة الأسباب الجذرية لمشاكلها إلا بالتنمية الاقتصادية المستمرة. ولذلك من المؤسف أن النظام المالي الدولي الراهن ليس موجها صوب النهوض بهذه التنمية الاقتصادية.

٦٢ - إن نظم حقوق الملكية الفكرية الراهنة تعرقل بوضوح التنمية الاقتصادية لأن تلك النظم مصممة بصراحة لمنع نشر التكنولوجيا ولإنشاء احتكارات لا تؤيد سوى الشركات الصيدلانية. هذه النظم لم تحم التنوع الأحيائي والوصول إلى الأدوية العامة وأدت في الواقع إيضا إلى القرصنة البيولوجية، ما أدى إلى تسجيل براءات الاختراع والحصول على الأرباح الطائلة. والنظم ضارة أيضا بالعالم المتقدم النمو، نظرا إلى أن اعتراض نشر التكنولوجيا يعرقل النمو التكنولوجي ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار للمستهلكين.

٦٣ - وعلى نفس المنوال يجب أن تكون أسعار التكنولوجيات للتصدي لتغير المناخ مقبولة لدى البلدان التي هي في مسيس الحاجة إليها. بيد أن حقوق الملكية الفكرية تُستعمل على وجه الدقة لمنع تدفقات هذه التكنولوجيات. إن نظام جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة أثبت فعلا أنه غير فادر على التناول بفعالية مسائل من قبيل

تغير المناخ والصحة العامة. يجب على الأمم المتحدة أن تنشئ لجنة من الخبراء لدراسة نظام حقوق الملكية الفكرية بغية التوصل إلى حلول تعوض المبتكرين ولكن تكون أيضا ذات فائدة للبشرية عموما.

٦٤ - يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتصدى للغبن المتأصل في النظام المالي الدولي الحالي. إن النقل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو أقل كثيرا في ٢٠٠٧، على سبيل المثال، مما كان في سنة ٢٠٠٥. وبعبارة أخرى، تقوم البلدان النامية على نحو متزايد بإعانة البلدان المتقدمة النمو. من الواضح أن البلدان النامية تحتاج المساعدة الإنمائية الرسمية حتى الوقت الذي تكون فيه مالكة للبنية الأساسية العلمية والتقنية اللازمة لاجتذاب رأس المال الخاص. ولذلك، من المقلق على نحو خاص أن ٨ بلدان فقط قد وفت حتى اليوم بهدف الـ ٠,٧ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن معظم هذه الأموال قد خصص فعلا لتخفيف أثر الكوارث وعبء الديون بدلا من المساعدة الإنمائية. ولذلك، من الواضح أن الأمم المتحدة تحتاج إلى اتخاذ إجراء للتصدي لجوانب العجز في المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٥ - إن الأمم المتحدة بحاجة أيضا إلى تناول هيكلها المالي الذي عفى عليه الزمن والذي يفتقر إلى الشفافية والمساءلة والتمثيل. ويصدق ذلك على نحو خاص على حالة صندوق النقد الدولي. ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظم القيام بجلسات لمؤسسات بريتون وودز وينبغي أن يؤدي دورا مركزيا في المسائل المتعلقة بإعادة هيكلة الديون. وينبغي توظيف موظفين أكفاء لديهم القدرة على أداء واجباتهم اللازمة. وإعادة هيكلة الديون ليست ببساطة مسألة إلغاء الديون ولكنها أيضا مسألة استدامة الدين، التي قد يكون أفضل تعريف لها هو مستوى الدين الذي يمكن البلدان النامية من تحقيق أهدافها وأيضا الوفاء بالتزاماتها في مجال خدمة الدين مستقبلا.

٦٦ - إن التنمية الاقتصادية المستمرة لن تكون ممكنة دون توفر سبل الوصول إلى الأسواق، ما يتطلب جولة الدوحة الإنمائية حقا. ولذلك، ثمة حاجة أيضا إلى اتخاذ خطوات عملية بغية تحقيق النتائج المرغوب فيها.

٦٧ - **السيد النصر** (قطر): قال، وهو يسلط الضوء على منجزات مؤتمر قمة الألفية، إن الدول النامية قد استجابت للدعوة إلى إعادة هيكلة وتحرير اقتصاداتها وإلى تحسين إدارتها العامة. إنها وفت بكل التزاماتها. بيد أن الدول المتقدمة النمو لم تف، باستثناءات قليلة، بالتزاماتها بتقديم نسبة ٠,٧ في المائة سنويا من دخلها الوطني الإجمالي بوصفها مساعدة إنمائية رسمية. البلدان النامية لا تريد التزامات جديدة ولكنها تريد التنفيذ الفعلي للالتزامات القائمة.

٦٨ - وابتغاء التصدي للتحديات العالمية الناشئة، من اللازم أن تعمل الأمم المتحدة بدأب على المستويين العالمي والقطري في إطار تعاوني واضح يركز على الكفاءة والشفافية والمساءلة على أساس شراكة عالمية من أجل التنمية، يجري فيها الاعتراف الكامل بالقيادة الوطنية وملكية البرامج والاستراتيجيات الوطنية. والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات يشكل فرصة لاستعراض النتائج المحققة في إصلاح الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ولتحديد هوية المبادئ التوجيهية الواضحة لطرائق إحراز مزيد من التقدم.

٦٩ - إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ازداد أهمية بحيث أصبح في وسع بلدان الجنوب الآن أن تكون بلدانا فاعلة مؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي بفضل وزنها الاقتصادي. وينبغي ألا يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب بديلا عن

تعددية الأطراف ولكن عامل تعزيز لها. وثمة أيضا فرص كثيرة للاستثمار فيما بين بلدان الجنوب.

٧٠ - إن دولة قطر ستستضيف مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية في الدوحة في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٨. وتأمل حكومة بلده في أن تمهد اللجنة الثانية، بأعمالها، السبيل لنجاح ذلك المؤتمر.

٧١ - **السيد شافيز** (بيرو): قال إنه يجب تعزيز الآليات المتعددة الأطراف لضمان مشاركة كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية في تنسيق تدابير السياسات الاقتصادية الكلية. ويجب على الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، أن تنفذ الإصلاحات التي تمكنها من التكيف للتغيير ومن تناول البنود الأكثر إلحاحا المدرجة في جدول الأعمال الدولي.

٧٢ - إن السياسة الاجتماعية التي تتبعها حكومة بلده ترمي إلى جعل الانتاج شاملا لكل القطاعات، ما يضمن الحصول على التعليم والابتكار التكنولوجي، وينهض بالتنمية المؤسسية واكتفاء السكان. ووضعت بيرو مبادئ توجيهية واضحة تتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للالفية. وابتغاء نجاح بلده في جهوده يحتاج إلى توفر سبل الوصول إلى الأسواق والاستثمارات الأجنبية. وبيرو، إذ تأخذ في الحساب التقدم غير الأكيد لجولة الدوحة والفرص الجديدة للاندماج في المنطقة دون الإقليمية الانديَة وفي أمريكا اللاتينية في مجموعها، وقعت على اتفاقات التجارة الحرة مع شيلي ومع الولايات المتحدة. وتجري المفاوضات مع عدد من البلدان الأخرى بشأن ترتيبات مماثلة بغية ضمان الوصول إلى أسواق الجهات الشريكة التجارية الرئيسية مع بيرو، ووضع القواعد والنظم التجارية المنصفة التي يمكن التنبؤ بها، وتنويع أسواق الصادرات، واجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة.

٧٣ - إن بيرو شديدة الضعف حيال الكوارث الطبيعية، وبخاصة حيال الاحترار الحراري. وظاهرة النينيو كان لها أثر مدمر على البلد، والتغيرات في الأنماط الجوية تهدد تهديدا خطيرا أحراشه الاستوائية وتنوعه الاحيائي. والاتجار بالمخدرات يفاقم مشكلة التصحر. وقامت بيرو بتخفيض مستوى الانبعاثات فيها وتنفذ استراتيجية وطنية معنية بتغير المناخ. بيد أن البلدان الصناعية تحتاج أيضا غلى إبداء التزام أكبر بتكميل الجهود الوطنية. وثمة حاجة إلى وضع أهداف أكثر طموحا تتعلق بتخفيض مستوى انبعاثات غاز الدفيئة. وتتطلع بيرو قدما إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في بالي.

٧٤ - **السيد عمر** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قال إنه لا يمكن التخفيض المستمر لمستوى المجاعة دون التوكيد الخاص على الزراعة والتنمية الريفية. وتؤيد منظمة الأغذية والزراعة اتخاذ نهج مرحلي بوصفه سبيلا سريعا وفعالا للحد من المجاعة. إنه يقوم على أساس الدروس المستقاة من التجربة المكتسبة عن طريق البرنامج الخاص للأمن الغذائي. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ما فتئ مصدرا هاما للدعم التقني للبلدان المنفذة لمشاريع البرنامج الخاص للأمن الغذائي منذ ١٩٩٦.

٧٥ - إن لتغير المناخ فعلا أثرا عميقا ولا يمكن عكس اتجاهه على النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بخاصة في أفريقيا. ولا شك في أن الزراعة أهم قطاع في اقتصادات معظم البلدان النامية غير المصدرة للبترول. ولذلك فإن المناقشة بشأن تغير المناخ وأثره على الزراعة بالغة الأهمية بالنسبة إلى بقاء القارة وسكانها. والتنمية المستدامة للجبال مسالة هامة أخرى ستقوم اللجنة بمناقشتها، ومنظمة الأغذية والزراعة على استعداد لمساعدة الوفود في مداولاتها.

٧٦ - في استرعاء الانتباه إلى القيام، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، يوم الأغذية العالمي، بإطلاق السنة الدولية للبطاطس. واختارت منظمة الأغذية والزراعة الحق في الغذاء بوصفه موضوع يوم الأغذية العالمي لسنة ٢٠٠٧. وستجري نشاطات جانبية تتعلق بتمويل الزراعة ونوعية الأغذية وسلامتها وتقديم المعونة للتجارة والأمن الغذائي خلال مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الرابع والثلاثين في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفي حزيران/يونية ٢٠٠٨ سيعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن أمن الأغذية العالمي وتحديات تغير المناخ والطاقة الأحيائية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.